17 يوليو وبناء الدولة الحديثة

(حلقة نقاش موسعة)

في كلمة للدكتور عبد العزيز بن حبتور رئيس جامعة عدن في حلقة النقاش بذكرى 17 يوليو:

كل الخيرين مطالبون بالوقوف مع برنامج الرئيس الانتخابي وتحويله إلى واقع

نحتفل بهذه المناسبة للتأكيد على العبر والدروس في مسيرة عملنا الإداري والسياسي والتنموي

عدن/ 14 أكتوبر - تصوير علي الدرب:

في كلمته أمام أكثر من خمسين مشاركاً من العلماء والمفكرين والباحثين في شتى المجالات بمناسبة الذكرى الـ(31) لتولي الرئيس علي عبدالله صالح مقاليد الحكم بالانتخابات في 17 يوليو من عام 1978م، تحدث الأستاذ الدكتور عبد العزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن بكلمة قيمة حول هذه المناسبة فيما يلي نصها:

في البداية باسم جامعة عدن أرحب بضيوف الجامعة الحاضرين معنا في هذه الحلقة النقاشية وأخص بالذكر الأستاذ / أحمد الحبيشي رئيس مجلس إدارة مؤسسة 14 أكتوبر رئيس التحرير، وأيضاً زملاءه الصحفيين الذين يشاركون في هذا الحوار لهذه الفترة المخطط لها والتي تدار فيها الحلقة لمدة ساعتين ونصف تقريباً.

نحن في الجامعة نظمنا هذه الحلقة النقاشية بالتعاون مع إخواننا في مؤسسة 14 أكتوبر هذه الجريدة الرصينة والمدرسة الصحفية ، اخترنا هذا الموضوع لأنه موضوع أولاً حيوي وموضوع الساعة وموضوع يتجدد معنا تقريباً في كل سنة تمر بها البلاد من تجارب ومن إنجازات وأيضاً من مصاعب و تحديات تواجه بلادنا.. فلذلك نحن عندما اخترنا هذه الحلقة اخترناها لأننا نريد أن نقيم بشكل مشترك ما هي الإنجازات التي تحققت و ما هي التحديات التي مازالت قائمة وأيضاً ما هي آفاق العمل المستقبلي لأنشطة المؤسسات الثقافية والإعلامية وأيضاً المؤسسات الأكاديمية .

ونحن عندما نحتفي بمرور واحد وثلاثين عاماً على هذه الذكرى لابد من التأكيد على بعض العبر والدروس واستخلاص ما يمكن استخلاصه في مسيرة عملنا الإداري والسياسي والتنموي .

أولاً قبل واحد وثلاثين عاماً تقريباً عندما عرض منصب كرسي الرئاسة على كل من هم الأقرب إلى هذا الموقع كان الكل يرفض أن يتولى هذا المنصب.. يرفض لأنه يعرف تماماً أن هناك مشكلات كبيرة.. لا يستطيع أي من أولئك الزعماء الذين تدافعوا على المواقع .. لا يستطيع أن يجازف وأن يواجه كافة التحديات ، وأنتم تتذكرون أنه في 1978م كان هناك إشكالات كبيرة كانت هناك مدن في ما كان يسمى بالجمهورية العربية اليمنية هي التي فيها دولة.. وعدا هذه المدن لم تكن الدولة حاضرة على الإطلاق.. وكانت الدولة في صنعاء وتعز وإب والحديدة وخارج هذه المدن كانت القبيلة مسيطرة سيطرة كاملة على مقاليد الأمور .. ومن أبسط وظيفة في الدولة إلى أعقد وظيفة في الدولة كانت القبيلة بمؤسساتها الاجتماعية تقوم وتحل محل الدولة.. وبالتالي فالموضوع لم يكن بالنسبة للرئيس أو من فكر في أن يأتي إلى هذا الموقع مسألة فيها مغنم لا .. فالمسألة كانت أعقد بكثير، كان هناك تحد كبير لهذه الدولة كلها وكان عقد الانفراط أسهل بكثير من عقد التماسك، والضم في حلقة واحدة هي حلقة الدولة.

طبعاً الناس كانت ترفض حينها لأن هناك مهابة للكرسي كانت هناك إعدامات واغتيالات وشيخ القبيلة كان يأمر وينهي داخل أمانة العاصمة صنعاء وكان هذا الوضع موجوداً وكان أيضاً شخص الرئيس عندما كان لهم يتم اختياره كان لابد من الاستئذان من بعض مراكز القوى الموجودة على الساحة آنذاك وكانت كثير من المرجعيات هي التي تقرر من يكون الرئيس فمرة يأتي الإرياني ومرة الغشمي ومرة يأتي الحمدي وهكذا دواليك لأن هناك آلية كان لابد من العودة إليها عندما يتم اختيار الرئيس.

لكن مع مجيء الرئيس وهذا ليس مدحاً في هذا الأمر ولكن المصادفة التاريخية وأحياناً الظروف التاريخية تقتضي أن يجتمع في لحظة من اللحظات من أجل أن تقرر مصير أمة وهذا ما حدث تماماً عندما حدث أن تم تشكيل لجنة واختيار فخامة الرئيس ليكون هو من يتولى هذا الموقع.

الموضوع الثاني كان لابد من وجود شيء كي يثبت لهذه الدولة ضمان استمرارها.

هذه الدولة لابد أن تكون حاضرة في صنعاء أي آلية الدولة تكون في صنعاء . فعندما يتخذ القرار في صنعاء ويطبق في صنعاء ويتم البحث في آلية تطبيق هذا القرار كان الأمر مختلفاً تماماً حيث أنه قبل هذا الأمر كانت عواصم عربية أخرى هي التي تحدد ما هي صيغة القرار حتى الراتب الذي يأتي لمؤسسات الدولة مثل المؤسسات العسكرية والأمنية كانت تأتي من بعض العواصم المجاورة.

وهناك مجموعة من النقاط ممكن أن نقف أمامها الأولى كانت البحث عن صيغة لوجود دولة تقوم بتنمية معينة ، هذه التنمية هي في شكل برامج وفي شكل بحث عن آليات استقرار لهذه الدولة في ما كان يسمى بالجمهورية العربية اليمنية .

أيضاً في الكلمة التي ألقاها فخامة الرئيس يوم تسلمه هذه المهمة ركز على مجموعة من الموضوعات.. النقطة الأولى ركز فيها على قضية التسامح وقال إننا سنمد أيادينا لكل من يريد أن يقوم معنا بالعمل التنموي خدمة للإنسان ، بمعنى أن لغة التسامح هذه لم تكن موجودة حيث كان سائداً حينها الثار السياسي والقبلي كان قائماً وبالتالي هذه اللغة ربما بدأت بشكل بسيط لكنها توسعت وتطورت وتحولت إلى سلوك وإلى نهج وممارسة عرفناها لاحقاً إلى يومنا هذا.

النقطة الثانية كان موضوع الاستقرار حيث كان لابد من وجود مؤسسات تحفظ هذا الاستقرار وتواصل هذا الاستقرار ومع مراعاة الظروف والشروط الاجتماعية الأخرى التي نعرفها جميعاً.

لا نستطيع أحياناً أن نتجاوز الواقع لمجرد الحلم بوجود لغة نريد أن نعممها بأن هذه اللغة نريدها أن تكون سائدة وبالتالي المسألة ليست إرادوية بل هي مسألة موضوعية في النمو والتطور الذي يسحب كل أمة من الأمم في الدنيا والعالم .

أيضاً كان في حديثه يتم التركيز على بناء الإنسان وتم تطوير جهاز التربية والتعليم وأيضاً الجامعات والمؤسسات الثقافية وتم إرسال العديد من الدفعات الطلابية وكانوا يبعثون إلى الغرب والشرق آنذاك فهناك طلاب يبعثون إلى الاتحاد السوفيتي آنذاك وطلاب يبعثون إلى عواصم مثل باريس ولندن ونيويورك وواشنطن وغيرها من العواصم العربية والعالمية.

وكما قلنا إن مركز القرار السياسي بدأ يتحول بشكل تدريجي خلال هذه الفترة من تلك العواصم العربية إلى صنعاء وكان هذا شيئاً من الاختلاف جرى حوله وشن هجوم شرس ضده هذا الموضوع والموقف وجرى عدم الإقرار به.

أما فيما يتعلق بنقطة بناء الدولة وأنا لا أريد أن أدخل في التفاصيل لأن كافة الأوراق التي ستناقش والمداخلات التي ستطرح تصب في مجملها في هذا الاتجاه لكني أقول إنه كان هناك تركيز على تطوير التشريعات وتطوير اللوائح والنظم والانتقال من الدستور المؤقت إلى الدستور الثابت والدائم وأيضاً الشروع في بناء المؤسسات التشريعية والقضائية وأيضاً التنفيذية بما ينسجم مع الشيء المتاح والممكن تنفيذه في الواقع وطبعاً هذا الأمر استمر إلى أن وصلنا إلى يوم الوحدة اليمنية المباركة في 22 مايو 1990م حيث حصل هناك تحول كبير على المستوى الاجتماعي والسياسي والثقافي حيث حدثت نقلة في قضية التوحيد مع آلية الديمقراطية التي تم الاتفاق عليها.

وطبعاً في الآلية الديمقراطية ليست المنفلتة من عقالها بل بشروطها القانونية النظامية المعروفة وكل ذلك في ظل واقع أيضاً اجتماعي معروف وحدد أيضاً اتساع وعي الناس به أيضاً معروف وحدوده معروفة وبالتالي لابد من الإشارة إلى أن بناء الدولة ارتبط في هذه المرحلة خلال (31) سنة بسلسلة متواصلة من التطور مع وجود كثير من الخضات التي اعترضت وجود بناء هذه الدولة لأسباب موضوعية عديدة منها الذاتي ومنها أيضاً الموضوعي بحكم التطور الذي يحدث خارج إطار وعينا ورغباتنا الشخصية فهذا المجتمع ينمو بأعداده الهائلة التي نحن نلمسها ونعرفها.

هناك في الحقيقة العديد من المحطات التي مر بها فخامة الرئيس وكانت أخطر محطة هي يوم تثبيت الوحدة اليمنية المباركة حيث كان لابد من وجود قرار جرئ وواضح إما أن يحدث نماء وتطور لمؤسسات الدولة والحفاظ على شرعيتها أي شرعية الدولة أو أن يتم التسليم بالدعوات التي طالبت بالانفصال آنذاك وكان الخيار للرؤية الأولى وتم تثبيت الوحدة اليمنية في يوليو من عام 1994م .

وهذه المحطات كلها عندما ندرسها بشيء من الموضوعية من دون الحديث بكراهية للواقع أو بحب إلى درجة العمى لهذا الواقع سنجد أن هناك أمراً إيجابياً كبيراً قد تحقق في الواقع وأيضاً نمواً في وعي الناس نمواً في مؤسسات دولة ونمواً في تقديم الخدمات للشرائح الاجتماعية المختلفة من المواطنين وبالتالي أية مصاعب تحدث هنا وهناك هي مصاعب موضوعية يفرزها الواقع بحكم النماء والتطور الذي يحدث .

وهناك قضية لابد من التركيز عليها على الأقل في سياق حديثي أنه في عام 2006م كان هناك صراع انتخابي كبير حول اختيار رئاسة جديدة ، إما أن يتم اختيار فخامة الرئيس أو يتم اختيار الشخص الذي تقدمت به المعارضة والذي هو فيصل بن شملان ..الرئيس آنذاك قدم برنامجه الانتخابي ، هذا البرنامج كان عبارة عن استقراء لآراء الناس ومتطلباتهم واحتياجاتهم وعلى أساس هذا البرنامج تم اختيار الرئيس وكان واحد من بنود البرنامج الانتخابي للرئيس هو تطوير آلية الدولة بما يخدم الاستقرار والنماء والديمومة وهو الانتقال إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات فالحكم المحلي واسع الصلاحيات له أنصار وله خصوم وأنصاره في الحزب الحاكم وخصوصه أيضاً في الحزب الحاكم وكذا الحال في أنصار الحكم المحلي واسع الصلاحيات أيضاً في المعارضة وخصومه في المعارضة إذاً لابد من التمييز بين هذا الطرح السياسي أحياناً الذي يتم المبالغة فيه من أجل أن يسقط المشروع أو يتم الإفراط في الانتقاد غير المسؤول لهذه التجربة القادمة من أجل إسقاط هذا المشروع.

هذا المشروع العقلاء يقولون وأنا لا أدعي أنني واحد منهم لكن العقلاء يقولون إنه فقط في آلية التطوير الذي سيحدث للحكم المحلي واسع الصلاحيات هو الذي سيقضي على الجزء الأكبر من المشكلات التي تحدث أي المشكلات على المستوى الشعبي أو على المستوى التنموي أو التي تواجه القضايا الأخرى التي تتعلق بتعميم ثقافة الكراهية وتعميم ثقافة عدم الود ، كل القضايا ستؤول إلى المجلس المحلي ، إلى السلطة المحلية إلى الحكم المحلي من خلال تلك القوانين التي ستعدل.

هنا الأمر يعول على كل الخيرين في أن يقفوا مع برنامج فخامة الرئيس من أجل تطبيقه وتحويله إلى واقع لأن هناك من يدعي ويقول أنه أذا أعلنا الحكم المحلي واسع الصلاحيات فقد نفاجأ أننا نأتي إلى الفدرالية وبعد الفدرالية الانفصال ..

والبعض يقول إن هذا الحكم المحلي واسع الصلاحيات هو يقضي على أحلام ومشروعات (للأسف ضيقة) و(مشروعات صغيرة) ودائماً نقول صغيرة لأنها أقل من إرادة الناس وأقل من طموحاتهم ونقول دائماً إننا مهما كبرنا لا يمكن أن نكون نحن بثقافتنا أو بمشاريعنا أكبر من هموم الناس وهموم الشعب لذلك فنحن نؤكد على أن برنامج فخامة الرئيس نسعى بشكل جماعي وموضوعي وهادئ إلى تحقيقه بشكل تدريجي خلال السنتين التي تم التمديد لها في اجتماع مجلس النواب الأخير .

هذه الملحوظات وددت في الحقيقة أن أبدأ بها هذه الورشة وأنا سعيد جداً مرة أخرى بمشاهدة هؤلاء الأساتذة الكبار الذين يجلسون أمام هذه الطاولة للحديث حول واحدة من مراحل تطور المجتمع اليمني من خلال الحدث الكبير في 17 يوليو الذي نحتفل به سنوياً.

كما أود مرة أخرى أن أشكر الأستاذ أحمد الحبيشي الذي استطاع أن يحول هذه الصحيفة 14 أكتوبر إلى صحيفة ديناميكية متطورة ومقروءة وهي ليست للحاكم كما يدعي البعض فهي صحيفة فعلاً تنتقدنا أكثر مما تنتقدنا المعارضة ولكن بها مهنية عالية وفيها موضوعات مشوقة وفيها مادة للقراءة واحترام العقل فلذلك نحن نشكره ونشكر أيضاً الطاقم الذي يقود هذه المؤسسة ونشكر أساتذتنا الذين حضروا اليوم للمشاركة في هذه المناقشة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بتولي فخامة الرئيس الحكم تحول مركز القرار السياسي اليمني من بعض العواصم العربية إلى صنعاء

لغة التسامح والتفرغ للتنمية وخدمة الناس هي لغة الرئيس

الوحدة ارتبطت بالديمقراطية مع وجود بعض الخضات التي هي نتاج طبيعي لأي تطور

علينا دراسة التطورات بموضوعية وليس الحديث بكراهية أو حب إلى درجة العمى فما تحقق كان كبيراً

أحمد الحبيشي في مداخلته أمام حلقة (17 يوليو) النقاشية بجامعة عدن :

تواجهنا تحديات كبيرة ويخطئ من يعتقد بإمكانية حلها دفعة واحدة

الذين يحبون الرئيس ويؤمنون بصواب المبادئ والأسس التي اعتمدها في إدارة العملية السياسية وقيادة نظام الحكم عليهم الدفاع عنها وتحويلها إلى دليل عمل في الحاضر والمستقبل

عدن / 14 أكتوبر :

ألقى الأستاذ أحمد محمد الحبيشي مداخلة مهمة في حلقة النقاش التي نظمتها جامعة عدن وصحيفة (14 أكتوبر) بمناسبة الذكرى الـ (31) للسابع عشر من يوليو يوم تولي فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مقاليد الحكم منتخبا من مجلس الشعب التأسيسي في ظروف غاية في الصعوبة.. حيث حملت الحلقة عنوان "فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وبناء الدولة الحديثة" ولأهمية المداخلة تنشر الصحيفة نصها كاملة :

أولا أود أن أشكر الأستاذ الدكتور عبدالعزيز بن حبتور رئيس الجامعة على الكلمات الطيبة التي تحدث بها عن صحيفة "14 أكتوبر" وأسرة تحريرها.

والشكر موصول إلى جميع الزملاء في هيئة التدريس بجامعة عدن والمشاركين في هذه الندوة.

بداية أود أن أقول إنني على خلاف مع بعض ما طرحه بعض الذين قاطعوا مداخلة الدكتور خالد باجنيد وقد أعجبت بالمداخلة لسبب جوهري وهي أننا تعودنا في مثل هذه المناسبات التي نحيي فيها ذكرى 17 يوليو أن نتحدث عن الماضي وأن نفتح أبواب المدح المشروع وغير المشروع للقائد ولتجربته، لكنني لاحظت في هذه الورقة الحديث الجاد عن مهام وتحديات في الحاضر وفي المستقبل، وقليلا من الحديث عن الماضي.

أنا أعتقد أنّ الذين يحبون الرئيس علي عبدالله صالح ويؤمنون فعلاً بصواب الأسس والمبادئ التي اعتمدها في إدارة نظام الحكم وفي إدارة العملية السياسية طوال فترة حكمه عليهم أن يدافعوا عن هذه المبادئ، يدافعوا عن هذه القواعد وأن يجعلوا منها دليل عمل للمستقبل حتى إذا توفي الأخ رئيس الجمهورية – لا سمح الله - والموت حق وكلنا زائلون، تبقى هذه المبادئ والقواعد ولا يأتي من يغيرها وينسفها ويعيدنا إلى الماضي وبالتالي نخسر الزمن ونخسر الإنجاز ونخسر التاريخ.

لقد أعجبت بالورقة التي تقدم بها الأستاذ الدكتور خالد باجنيد وأنا سعيد بأن يتواجد معنا أساتذة في الطب البشري لأننا يجب أن نتعامل بمناهج الطب في التعامل مع مشاكل مجتمعنا، فالطبيب دائما عندما يتعامل مع المريض والمرض يتعامل بنظام تشخيص المرض ثم العلاج على جرعات، لأن الجرعة الكبيرة تقتل ولا تعالج المرض ولا تنقذ المريض.

وأنا أعتقد أن واحدة من القواعد والمناهج التي استخدمها الأخ رئيس الجمهورية - وأنا أحب أن أتحدث عن علي عبدالله صالح كمناضل أكثر مما أتحدث عنه كقائد أو كرئيس - أنه اعتمد منهج الابتعاد عن القفز على الواقع وإحراق المراحل، لأننا بحاجة إلى أن نتعامل مع مشاكلنا باعتبارها أعراضا لمرض هو التخلف، التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ويجب أن نعترف بهذا، وأعراض هذا المرض تحتاج إلى تشخيص طبي بدرجة رئيسة وتحديد نوع المرض وتحديد نوع العلاج وجدولة وبرمجة عملية استخدام العلاج.

والمهم أن يتسلح المريض بالإرادة والاستجابة للعلاج.

أعتقد أنه تواجهنا تحديات كبيرة جدا ويخطئ من يعتقد أن مشاكلنا كلها يمكن حلها بجرعة واحدة، وقد أعجبني حديث الأستاذ الدكتور عبدالعزيز بن حبتور رئيس الجامعة الذي تحدث فيه عن الحكم المحلي.. وهناك من يتحدث عن حكم محلي واسع الصلاحيات وهناك من يطالب بحكم محلي كامل الصلاحيات وهناك من يطالب بالفيدرالية.

وأود هنا أن أقول أمامكم أنه يفترض ألا نكون متطيرين ومسعورين تجاه أي حل يضعه أو يقترحه أي شخص أو أي حزب أو جماعة سياسية.. ولكن يجب أن نخضع هذه الحلول للميزان.. (ميزان الواقع) ما الذي يمكن أن نستوعبه.. هل بلادنا تستوعب الفيدرالية؟ .. يمكن أن نصل إلى الفيدرالية بعد خمسين أو مائة سنة.. هل بلادنا تستوعب الحكم المحلي كامل الصلاحيات؟ .. يمكن نصل إليه، على مراحل، بحيث يتم تطبيقه في بعض المدن الكبرى أولاً؟.. هل بلادنا تستوعب حكما محليا واسع الصلاحيات؟ يمكن أن نصل لا نصل إلى هذا النوع من الحكم المحلي واسع الصلاحيات بسرعة وبجرعة كبيرة.. وإن كنا قد حصلنا على الحق بأن نمارسه.

المهم أن نؤمن بأن بلادنا بحاجة إلى الخروج من نفق الأزمات، وأن نحسن الظن بالجميع. وأن نتعامل مع هذا الوطن على أنه للجميع وعلى أن كل أبناء الوطن وإن اختلفوا وإن تباينوا وإن تصارعوا، فهم في الأخير أبناء هذا الوطن. ومن هذه الزاوية أعتقد أن الوطن يواجه تحديات حقيقية.. فهو يواجه تحديات التنمية والكلام عنها سيتفرع إلى عناوين.. لدينا مشكلات الفقر ولدينا مشكلات البطالة ولدينا مشكلات ضعف الموارد ولدينا مشكلات وجود موارد غير قادرين على استثمارها استثمارا جيدا.

إن الكلام عن تحديات التنمية واسع، واعتقد أن الزملاء في كلية الاقتصاد والخبراء يمكن أن يفيضوا في الحديث عنها بعناوين مختلفة.

ولدينا أيضا تحديات في بناء الديمقراطية وهي واسعة، كالمشاركة والحريات والحقوق المدنية، والمساواة في حقوق وواجبات المواطنة.. وهي عناوين واسعة جدا.. لدينا تحديات مكافحة الفساد وفرض سلطة القانون ويمكن أن نتحدث عن هذه التحديات بعناوين مختلفة.

ولدينا تحديات بناء مجتمع المعرفة ويدخل بضمنها عملية بناء الثقافة الجديدة وتطوير وإصلاح مناهج التعليم في المجتمع.

ولدينا أهم التحديات وهي حماية وحدة الوطن.

وأنا أتحدث عن الوطن وأحب أن أتحدث أيضا عن عدن التي لا يجوز أن نتحدث عنها كمحافظة مثل غيرها من المحافظات بحسب ما يحلو لبعض الذين في نفوسهم مرض.. أنها ثغر اليمن.. ومهد حركته الوطنية المعاصرة وعاصمته الاقتصادية والتجارية، لأن هذا الموضوع سيشمل بالضرورة كل التحديات التي تواجهنا.. وإذا أحسنا تشخيص التحديات التي تواجه وحدة الوطن ممكن أن نصل إلى مداخل لفهم كل التحديات.

واسمحوا لي أن أتحدث عن الماضي قليلاً لأن الماضي أيضا مهم وبالذات 17 يوليو فالرئيس علي عبدالله صالح عندما وصل إلى السلطة واجه مجموعة معقدة من المشاكل.. لكنه تعامل معها وفق قواعد مختلفة، فمن يتابع خطابه الأول أمام مجلس الشعب عام 1978م، سيلاحظ أنه تكلم عن الديمقراطية خمس مرات وحرص على مبدأ الحوار سواء في داخل ما كان يسمى سابقا بالجمهورية العربية اليمنية أو على مستوى العلاقة بين الدولتين في الشطرين سابقا، وحرص على موضوع اسمه التسامح وحرص على موضوع اسمه الانفتاح والأهم من هذا كله إن ما كان يميز علي عبدالله صالح عن الآخرين سواء في الجمهورية العربية اليمنية أو جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أنه لم يكن رهينة للأيديولوجيا، لم تكن لديه حلول جاهزة كبرنامج حزب أو منظومة أفكار جاهزة وعمومية مثل الإسلام هو الحل أو الاشتراكية هي الحل، ولم يكن لديه عقل جامد ومعلب.. لقد كان دائما يحاول أن يجدد أفكاره وأن يبحث عن الحلول المناسبة والجديدة في الواقع، وكان يغير أحيانا أساليب عمله.. يغيرها باستمرار وهذا المنهج يجب علينا أن نأخذ به نحن.

نحن الآن نواجه التحديات المتعلقة بحماية الوحدة نواجه تحديات كبيرة جدا.. الأخ الدكتور / عبدالعزيز بن حبتور تكلم عن حرب 1994م وقال إنها كانت ضرورة، والحقيقة أنه لم يكن هناك منتصر ومهزوم في حرب 94م وبتعبير أدق لم يكن هناك منتصرون ولا مهزومون كان هناك منتصر واحد فقط هو الوحدة لم يكن هناك منتصرون ومهزومون، كما يتصور البعض لا الذين اعتقدوا أنهم انتصروا هم المنتصرون ولا الذين اعتقدوا أنهم انهزموا هم مهزومون. كان هناك – كما قلنا – منتصر واحد فقط هو الوحدة.. فالذي حدث بعد ذلك أن هذا المنتصر الذي هو الوحدة تعرض للعدوان من قبل الانفصاليين الحقيقيين – ومع الأسف الشديد – من قبل الذين ركبوا موجة حرب 1994م، وقد كان لي موقف متميز من حرب 1994م والمطالبة بإزالة آثارها السلبية، ولا يزال هذا الموقف ثابتا بالنسبة لي.. لأنه بعد حرب 1994م جرى إطلاق المارد الانفصالي الحقيقي المعادي للوحدة وجرى إبراز ذوي النزعات الانتقامية الذين شاركوا في تلك الحرب بهدف تصفيات حسابات قديمة .. كما جرى إحياء الرموز السلاطينية التي شاركت في تلك الحرب المشؤومة وتشجيعها وإعادة الاعتبار إليها، وتمكينها من التصرف بأراضي الدولة وبدعم من الدولة نفسها، وجرى إحياء الكيانات المشيخية التي كانت تمثل كانتونات إقطاعية مشيخية وأسهمت في مخطط طمس الهوية اليمنية للجنوب المحتل من خلال انخراطها في مشروع اتحاد الجنوب العربي، وكانت القوة المحركة لمشروع الجنوب العربي الذي يجري الآن إحياؤه – مع الأسف الشديد – من قبل هذه القوى التي ركبت موجة حرب 94م وتظاهرت بالدفاع عن الوحدة وهي لا علاقة لها بالوحدة، بل هي كانت الخصم ليس الرئيسي فحسب بل الخصم التاريخي لوحدة اليمن، لأن الذين ناضلوا من أجل الدفاع عن الهوية اليمنية للجنوب المحتل في الأربعينات والخمسينات هم الرواد والأبطال الأوائل في معارك الدفاع الحقيقية عن الوحدة، وهم كانوا في وقت لاحق القوى الرئيسية لثورة 14 أكتوبر بكل فصائلها.. ولا أتحدث الآن عن فصيل معين.. الجبهة القومية أو جبهة التحرير أو التنظيم الشعبي أو أي حزب أو تيار وطني أو قومي، فكل الفصائل التي قاتلت الاستعمار البريطاني وواجهت مشروع الجنوب العربي عن الهوية اليمنية للجنوب المحتل هي التي دافعت عن الوحدة اليمنية وهي التي صنعت الوحدة اليمنية وهي التي في يوم الثلاثين من نوفمبر 1967م رفعت اسم اليمن على هذا الجزء الذي تعرض لمخططات طمس هويته وهي التي مهدت بهذه الجمهورية التي حملت اسم اليمن لقيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م.

بعد حرب 94 جرى إعادة الاعتبار لكل القوى التي هزمتها ثورة 14 أكتوبر وشاركت في تلك الحرب لا للدفاع عن الوحدة، ولا للانتقام من الحزب الاشتراكي بل للانتقام من ثورة 14 أكتوبر وهذا ما يجري الآن.. لقد كشفت عن نواياها، كشفت عن وجهها القبيح، كشفت عن أجندتها القذرة ورفعت شعار إحياء الجنوب العربي، بتعبير أدق إنهم يطالبوننا بأن نطمس أكثر من ستين عاما من تاريخ كفاح آبائنا ومن تاريخنا لنطمسه وندفنه ولنبعث من مزبلة التاريخ هذه الأجندات القذرة التي تتآمر على الوحدة، تتآمر على الهوية وبالتالي تتآمر على كل حقوقنا التي تحدث عنها الأستاذ خالد باجنيد في التنمية وفي توسيع الديمقراطية، في بناء مجتمع المعرفة وفي بناء سلطة القانون، وفي بناء اقتصاد متطور وفي تحقيق عدالة اجتماعية وفي بناء دولة المساواة.

أنا اعتقد أن الجميع مطالبون الآن أن بالدفاع عن الوحدة بعقل مفتوح، أن ندافع عن الوحدة بروح وطنية حقيقية، أن ندافع عن الوحدة من خلال الاعتراف بتاريخنا والدفاع عن هويتنا والتمسك بمكاسبنا ومواصلة المواجهة مع المشاريع التي استهدفت طمس هوية جنوب الوطن ومنع تحقيق وحدة الوطن وتجزئة وتفكيك هذا الوطن، وهي كلها مشاريع تصدى لها الرئيس علي عبدالله صالح منذ توليه الحكم في 17 يوليو 1978م، وناضل من أجل الدفاع عن أهداف الثورة اليمنية لها، كانت في صدارة أجندته.

شكرًا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الرئيس مارس مبادئ التسامح والحوار والانفتاح منذ اللحظة الأولى لتوليه الحكم

لا يجوز أن نتحدث عن عدن كمحافظة مثل غيرها من المحافظات بحسب ما يحلو لبعض الذين في نفوسهم مرض.. أنها ثغر اليمن وعروس البحر الأحمر وتاج خليج عدن الكبير.. إنها مهد وموئل الحركة الوطنية المعاصرة وعاصمة اليمن الاقتصادية والتجارية

الذين ناضلوا للدفاع عن الهوية اليمنية للجنوب المحتل في الأربعينات والخمسينات هم الرواد والأبطال الأوائل في معارك الدفاع الحقيقية عن الوحدة والهوية اليمنية